Tikrit University Journal For Rights Year (10) Vol (10) NO (4) Part (1) (2026) 442-464

٤٤٢

ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

The Impact of Technology on Civil Contracts: A Comparative Analytical Study between Iraqi and Russian Civil Law

Assistant.Dr. Marwah Khayoon Dbesan

Department of Law, Imam Al-Kadhim College (PBUH), Diyala Branches, Iraq

Marwa.khion@iku.edu.iq

Article info.

Article history:

- **Received** 1**January 2026**
- **Accepted** 1**February 2026**

Available online 1 June2026

Keywords:

- Electronic contracting
-civil contracts
- electronic contract
- smart contracts
-blockchain technology
- Iraqi civil law
- Russian civil law
- consumer protection
- electronic dispute resolution
-electronic signature.

Abstract: The research discusses the impact of technology on civil contracts and finding a legislative basis in Iraqi civil law for these transactions by using the updated legislation in the Russian Civil Code especially in Articles 141.1 and Paragraph 2 of Article 309 and the resulting changes in the elements of the contract. It also points to the issue of data sharing as consideration in digital contracts, which must be pointed by the Iraqi legislator, and the enhanced electronic signatures in digital platforms that prove the qualification of the contracting party, as Iraqi legislation lacks such a legal regulation to confront the rapid development in methods of contracting and fast technological transactions, in addition to the development of Online Dispute Resolution when one of the contracting parties is outside Iraq as a quick solution to resolve disputes, and the legal nature of smart contracts, blockchain technology, and means of consumer protection.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

تأثير التكنولوجيا على العقود المدنية

دراسة تحليلية مقارنة بين القانون المدني العراقي والقانون المدني الروسي

م.د. مروة خيون دبيسان

قسم القانون , كلية الأمام الكاظم (ع), أقسام ديالى ,العراق

Marwa.khion@iku.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١ / كانون الثاني/ ٢٠٢٦
- القبول : ١ / شباط/ ٢٠٢٦
- النشر المباشر: ١/حزيران/٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية :
- التعاقد الإلكتروني
- العقود المدنية
- العقد الإلكتروني
- العقود الذكية
- تقنية البلوك تشين
- القانون المدني العراقي
- القانون المدني الروسي
- =حماية المستهلك
- تسوية المنازعات الإلكترونية
- التوقيع الإلكتروني.

الخلاصة: يناقش البحث اثر التكنولوجيا الرقمية على العقود المدنية الالكترونية و الذكية و ايجاد اساس قانوني وتشريعي في القانون المدني العراقي لهذه المعاملات من خلال الاستعانة بالتشريع المحدث والتعديلات في القانون المدني الروسي في المواد ١٤١.١ و الفقرة الثانية من المادة ٣٠٩ وما يتبع ذلك من تغيرات في اركان العقد الرضا, المحل, السبب في العالم الرقمي وطرق اتمامها كما يشير الى موضوع مشاركة البيانات كمقابل في العقود, والتوقيعات الالكترونية المعززة في المنصات الرقمية حيث يفتقد التشريع العراقي الى هكذا اساس والذي يجب الالتفات اليه نظرا لتطور الحياة والتعاملات التكنولوجية السريعة اضافتا الى منصات التسوية على الانترنت والعقود الذكية وتقنية البلوك تشين.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة :

أحدثت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحولاً جذرياً في أنماط التعاقد المدني، حيث انتقلت المعاملات من البيئة الورقية التقليدية إلى فضاء رقمي تُبرم فيه العقود عبر شبكة الإنترنت والوسائل الإلكترونية المتعددة. وقد أضحى التعاقد الإلكتروني واقعاً يومياً يشمل عقود البيع والشراء والاشتراك في الخدمات الرقمية، فضلاً عن ظهور أشكال جديدة من التعاقد لم تكن معهودة من قبل، كالعقود الذكية المبنية على تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين)، التي تتميز بقدرتها على التنفيذ الآلي لبنود الاتفاق دون تدخل بشري مباشر.

في هذا السياق، واجه المشرّع العراقي – شأنه شأن كثير من المشرّعين في الدول العربية وغيرها – تحدياً حقيقياً في مدى قدرة القانون المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ على استيعاب هذه التحولات التكنولوجية المتسارعة، لا سيما أن هذا القانون قد وُضع في سياق تاريخي لم يكن يتصور أشكال التعاقد الإلكتروني أو مفهوم الفضاء الرقمي. وعلى الرغم من أن المشرّع العراقي حاول معالجة بعض الجوانب التقنية بإصدار قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢.

من جهة أخرى، سارعت بعض الأنظمة القانونية المقارنة إلى تبني حلول تشريعية أكثر تفصيلاً؛ فالمشرّع الروسي أدخل بموجب القانون الاتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٩ تعديلات جوهرية على القانون المدني الروسي تتضمن الاعتراف بالحقوق الرقمية (المادة ١٤١,١ من القانون المدني الروسي) وتنظيم العقود الذكية ضمن الفقرة الثانية من المادة ٣٠٩.

أهمية البحث

تتعدد أوجه أهمية هذا البحث على النحو الآتي:

الأهمية النظرية :تتمثل في الكشف عن مدى قدرة القواعد العامة في القانون المدني العراقي – ولا سيما المواد المتعلقة بتكوين العقد وآثاره وبطلانه – على استيعاب صور التعاقد الإلكتروني والعقود الذكية، وما يستدعيه ذلك من تكييف فقهي أو تطوير تشريعي. فالنظرية العامة للعقد التي أُرسيت منذ القرن التاسع عشر تواجه اليوم تحولات مفاهيمية جوهرية تتطلب إعادة تقييم مفاهيم الإيجاب والقبول ومجلس العقد والشكلية والإثبات في ضوء المستجدات التكنولوجية.

الأهمية العملية :تنصرف إلى بيان المخاطر العملية التي يتعرض لها المتعاقدون – وخصوصاً المستهلك العراقي – في بيئة العقود الإلكترونية المتنامية، ودراسة التطبيقات العملية التي عالجتها البحوث العراقية حول حماية حقوق المستهلك في هذا الإطار. كما تتجلى في الحاجة إلى فهم آليات عمل العقود الذكية والبلوك تشين، والمعوقات القانونية التي تحول دون اعتمادها في المعاملات المدنية.

الأهمية التشريعية والقضائية :تكمن في تقديم مقترحات تسهم في سد الفراغ الاستدلالي في مجال "عقد الفضاء الرقمي"، والاستفادة من التجارب التشريعية المقارنة –الروسية – في تطوير منظومة القانون المدني العراقي وقانون التوقيع الإلكتروني.

هيكلية البحث

يتناول هذا البحث تأثير التكنولوجيا على العقود المدنية من خلال أربعة مباحث رئيسة: يعالج الأول ماهية العقد الإلكتروني وطبيعته القانونية، ويبحث الثاني في تأثير التكنولوجيا على أركان العقد المدني، ويناقش الثالث العقود

الذكية وتقنية البلوك تشين، فيما يتطرق الرابع لحماية المستهلك وتسوية المنازعات في العقود الإلكترونية والذكية. ويُركز البحث على أحكام القانون المدني العراقي مع إشارات مقارنة إلى القانون المدني الروسي.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي حد أثرت التكنولوجيا – من خلال العقود الإلكترونية والعقود الذكية المبنية على تقنية البلوك تشين – في نظرية العقد المدني من حيث أركانه وآثاره، وما مدى كفاية القانون المدني العراقي والتشريعات المكملة له لمواكبة هذا التأثير، وما هي الضمانات اللازمة لحماية المستهلك وتسوية المنازعات الناشئة عنها؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية عدة:

- ما التكييف القانوني للعقد الإلكتروني في ظل تعريف العقد الوارد في المادة (٧٣) من القانون المدني العراقي وأحكام قانون التوقيع الإلكتروني رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢؟
- ما مدى كفاية أحكام الرضا في القانون المدني العراقي لتنظيم التعبير عن الإرادة بالوسائل الإلكترونية، مقارنةً بالتنظيم التفصيلي في القانون الروسي؟
- ما الطبيعة القانونية للعقود الذكية المبنية على البلوك تشين، وما موقعها في النظام القانوني العراقي في ظل غياب نص تشريعي صريح يعالجها؟
- ما آليات حماية المستهلك المتاحة في العقود الإلكترونية والذكية بموجب التشريع العراقي، وما مدى الحاجة إلى آليات بديلة أو مكملة لتسوية المنازعات؟

منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن وفق الأبعاد الآتية:

المنهج التحليلي :يُستخدم في تحليل نصوص القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ – ولا سيما المواد ١٥ و٧٣ و٨٥ و٨٧ و٨٨ و١٣٠ و٥٠٦ – وكذلك نصوص قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ كما يشمل التحليل الآراء الفقهية والاجتهادات القضائية ذات الصلة.

المنهج المقارن :يتجلى في مقارنة المعالجة التشريعية العراقية بالتعديلات التي أدخلها المشرّع الروسي بالقانون الاتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٩ على القانون المدني (المادتان ١٤١,١ و ٢/٣٠٩) والمواد ١٦٠ و ٤٣٤ و فيما يتعلق بالحقوق الرقمية والعقود الذكية.

المنهج الوصفي :يوظف في استعراض نماذج عملية من تطبيقات العقود الإلكترونية في البيئة العراقية والعربية، مستعيناً بالدراسات التي تناولت الموضوع.

المبحث الأول: ماهية العقد الإلكتروني وطبيعته القانونية

المطلب الأول: تعريف العقد الإلكتروني وتمييزه عن العقد التقليدي

عرّف المشرّع العراقي العقد في المادة (٧٣) من القانون المدني بأنه "ارتباط الإيجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره في المعقود عليه"، وهو تعريف عام لا يميز بين الوسيلة التي يتم بها التعبير عن الإرادة. وقد أتى تعريف العقد الإلكتروني في الفقرة (حادي عشر) من المادة الأولى من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ ليكرر ذات المضمون مع إضافة عبارة "والذي يتم بوسيلة إلكترونية. و يُعرَّف العقد الإلكتروني في الفقه بأنه اتفاق يتلاقى فيه الإيجاب بالقبول على شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد، وذلك بوسيلة مسموعة أو مرئية بفضل التفاعل بين الموجب والقابل. ولا يقتصر على الإنترنت وخدماتها المتعددة، بل يشمل وسائل اتصالات إلكترونية أخرى[١]. بينما في القانون المدني الروسي ومن تحليلنا للمادتان ١٦٠،٤٣٤، يُعرَّف العقد الإلكتروني بأنه عقد مدني يُبرم باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية دون أن يُعتبر نوعًا منفصلاً من العقود المدنية اذا تم وفق الشروط المنصوص عليها في القانون. في فقه القانون المدني الروسي، يتم تعريف العقد الإلكتروني على أنه عقد قانون مدني يتم إبرامه من خلال شبكات المعلومات والاتصالات (بما في ذلك الإنترنت) استنادًا إلى الرسائل الإلكترونية، بما في ذلك استخدام التوقيع الإلكتروني، رهناً بالامتثال للمتطلبات العامة للعقد و وجود إرادة الأطراف، والاتفاق على الشروط الأساسية [٢].

مما تقدم يمكن تعريف العقد الالكتروني عقد يتم بصورة تقليدية من خلال ارتباط الايجاب بالقبول عن بعد بواسطة الوسائل الالكترونية والخوارزميات الرقمية مع مراعاة الشروط والاسباب اللازمة المشروعة المعدة مسبقا لانعقاده.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني

وفي إطار القانون العراقي، ذهب بعض الفقه إلى اعتبار العقد الإلكتروني صورة من صور العقد المدني الخاضع للقواعد العامة في القانون المدني، مع تطبيق بعض الأحكام الخاصة المستمدة من قانون التوقيع الإلكتروني[٣]. و ثار خلاف فقهي حول الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني وفيما إذا كان عقد إذعان أم عقداً رضائياً. وتتحدد هذه الطبيعة بالطريقة المتبعة في إبرام العقد على شبكة الإنترنت؛ فالعقود المبرمة عبر المواقع الإلكترونية (الويب) عادةً ما تكون عقود إذعان – خاصة عقود النقر – (click-wrap) حيث يُفرض على المستهلك قبول شروط مُعدة سلفاً دون إمكانية تفاوض فعلي، أما العقود المبرمة عبر البريد الإلكتروني أو المحادثة المرئية فتكون في الغالب عقوداً رضائية [٤].

وفي المقارنة مع الأنظمة الأخرى: في القانون المدني للاتحاد الروسي، لا يُعتبر العقد الإلكتروني نوعًا مستقلًا من العقود، بل هو عقد مدني تقليدي يُبرم باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية ضمن آلية العرض والقبول العامة حيث لا يعد العقد الإلكتروني نوعًا منفصلاً من العقود ضمن القانون المدني الروسي بل هو عقد مدني تختلف فيه طريقة الابرام وبيان نوايا الاطراف ويشير الفقه الروسي الى ان هذه العقود هي عقود اذعان حيث ان إبرام العقد وفقًا لنموذج العرض والقبول: عرض على موقع إلكتروني/بريد إلكتروني، وقبول بالنقر على "أوافق" (الموافقة بالنقر) أو باستخدام (الموافقة بالتصفح) على أن هذا اتفاق إذعان مع ما ينطوي عليه من مخاطر عدم إدراك المستهلك[5]. وتؤكد إيفيموفا (Ефимова, ٢٠١٩) أن النموذج الإلكتروني ليس جديدًا، ولكنه أسلوب تقني لتسجيل الإرادة، ويكمن جوهره في التحقق الموثوق من الهوية[6].

المطلب الثالث: خصائص العقد الإلكتروني وأشكاله

يتميز العقد الإلكتروني عن العقد التقليدي في جوانب جوهرية عدة: فبينما يتطلب العقد التقليدي في الغالب تواجداً مادياً أو تبادلاً مادياً للمحررات، يتم العقد الإلكتروني عبر وسائط رقمية تسمح بتبادل الإرادات عن بعد دون حاجة لحضور مادي. وفي المقابل، تبقى الأركان الموضوعية للعقد – وهي الرضا والمحل والسبب – مطلوبة في كلا النوعين، وإنما يكمن الفارق الأساسي في وسيلة التعبير عن الإرادة ومتطلبات الشكلية والإثبات [٧].
ومن أبرز أشكال العقد الإلكتروني: عقود النقر (Click-wrap) التي يقوم المستخدم بالنقر على زر "أوافق" بعد مراجعة الشروط، معربًا بذلك عن موافقته الصريحة. وهذا يمنحها قوة قانونية كبيرة نظرًا لتسجيل هذه الموافقة شاع هذا النوع من الاتفاقيات في التسعينيات والألفية الجديدة للبرامج والمواقع الإلكترونية يتم تسجيل هذه الموافقة في سجلات النظام وتُعتبر بمثابة توقيع إلكتروني، وعقود التصفح(Browse-wrap) . تُعتبر الموافقة ضمنية بمجرد استخدام الموقع (التصفح/الإجراءات) حيث يمكن الوصول إلى الشروط عبر رابط (شروط الخدمة) دون الحاجة إلى النقر وتعتبر أقل موثوقية من الناحية القانونية إذ تتطلب إثبات علم المستخدم و كثيراً ما يتم الطعن بها في المحاكم نظراً لطبيعتها السلبية، وتعد اتفاقية النقر أكثر موثوقية لأغراض الإثبات، بينما اتفاقية التصفح اقل[٨].

وقد كشفت دراسة حول التكييف القانوني لعقود الاشتراك بخدمة الإنترنت في العراق عن أن هذه العقود تتضمن في الغالب شروطاً تعفي الشركة من المسؤولية أو تحد منها، مع ضعف قدرة المستهلك على التفاوض بشأنها[٩].

المبحث الثاني: تأثير التكنولوجيا على أركان العقد المدني

المطلب الأول: أثر التكنولوجيا على ركن الرضا

يقوم ركن الرضا في القانون المدني العراقي على تطابق الإيجاب والقبول وفقاً للمادة (٨٥) التي تنص على أنه "إذا وجب أحد المتعاقدين يلزم لانعقاد العقد قبول العاقد الآخر على الوجه المطابق للإيجاب". وقد غيّرت الوسائل

الإلكترونية من صور التعبير عن الإرادة، حيث أصبح مجرد النقر على زر "أوافق" أو إرسال رسالة إلكترونية يعد مظهراً قانونياً للتعبير عن القبول.

وتبرز في هذا الصدد إشكالية جوهرية تتمثل في النقص الكبير في التنظيم القانوني للتراضي في التعاقد بوسيلة إلكترونية في القانون العراقي. فقد كشفت دراسة مقارنة أعدتها كلية القانون بجامعة بغداد عن أن كلاً من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ وقانون التوقيع الإلكتروني رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ لم يحددا تنظيما تشريعيا كافيا بشأن مقومات التراضي ومجلس العقد وما ينتج عن ذلك من مشاكل تحديد الاختصاص القضائي والقانون الذي يجب تطبيقه للعقد الالكتروني وعدم المام المستهلك بشروط التعاقد بشكل كامل على في الفضار الرقمي في العروض على المنصات الرقمية وما يتبعها من غلط وتدليس في البضاعة واخطاء الاسعار وايضا المفاوضات الالكترونية وانهائها بشكل مفاجى من جانب واحد (١٠).

وعلى العكس من القانون المدني الروسي في التعديلات الرئيسية (القانون الاتحادي رقم ٤٢-FZ الصادر في ٨ مارس ٢٠١٥) التي دخلت حيز التنفيذ في (١ يونيو ٢٠١٥) في المادة (٤٣٤,١) الذي احاط عملية اجراء العقود الالكترونية يحق للطرفين التفاوض بحرية، ولا يتحمل أي منهما مسؤولية فشل المفاوضات ما لم ينص القانون أو العقد على خلاف ذلك. وخلال المفاوضات، يلتزم الطرفان بالتصرف بحسن نية وعدم إفشاء أو إساءة استخدام المعلومات السرية التي تم الحصول عليها. ويلتزم الطرف الذي يتصرف بسوء نية بتعويض الطرف الآخر عن الأضرار، بما في ذلك تكاليف التفاوض وضياع فرصة إبرام عقد مع أطراف ثالثة. ويجوز للطرفين الاتفاق على إجراءات التفاوض (بما في ذلك الجزاءات)، إلا أن الشروط التي تحد من المسؤولية عن سوء النية تُعتبر لاغية وباطلة. وتسري هذه القواعد بغض النظر عما إذا كان قد تم إبرام عقد أم لا، ولا تمنع تطبيق القواعد العامة المتعلقة بالمسؤولية قبل التعاقد.

يؤكد المؤلف بأن من الضروري أن يتبنى القانون المدني العراقي أحكامًا بشأن التفاوض وحسن النية في العقود الالكترونية، بما يضمن ربطها المنهجي بالمبادئ العامة لقانون العقود إن تضمين واجب التصرف بحسن نية عند إجراء المفاوضات وإنهائها من شأنه أن يعزز الثقة في المعاملات التجارية ويقلل من مخاطر سوء النية كما أن أحكام التعويض عن الأضرار الناجمة عن سوء النية في المفاوضات يمكن أن تكون مفيدة لحماية الأطراف الأضعف، بما في ذلك في العقود المبرمة مع الجهات الخاصة و الحكومية. إن تحديد المسؤولية عن إفشاء المعلومات السرية أثناء المفاوضات من شأنه أن يدعم متطلبات أمن المعلومات وسريتها, إن الاتفاق على إجراءات التفاوض مع الحق في النص على العقوبات من شأنه أن يمنح الأطراف مرونة وحافزًا للوفاء بالالتزامات السابقة للتعاقد, يمكن تطبيق هذه القواعد بغض النظر عن إبرام العقد فعليًا مما يضمن حماية متوازنة لكلا الطرفين, كما عالجت المادة (٤٣٨) في الفقرة الثانية منها السكوت في العقود الالكترونية و ويفسر بأعتباره قبولا في حالات معينة اذا نص عليه في القانون او العرف او اتفاق الطرفين او العلاقات التجارية السابقة بين الموجب والقابل, وتؤكد تاران (Таран,2019)

ان "القبول الذي يعتد به يجب ان يكون قبول واضح وصريح وتام بشكل نهائي في عقود النقر والتصفح حيث لا يعتد بالقبول الضمني او الغير تام, وقبولا مقترنا بالتوقيع الالكتروني في وسيط يتيح تحديد هوية الشخص المعبر عن هذه النية وبشكل موثوق في العقود التي تتم عبر البريد الكتروني او وسيط اخر".

يُوفِّر هذا إطارًا دقيقًا يُكيِّف قواعد التعاقد التقليدية مع الوسائل الإلكترونية، مع التركيز على ضمانات مثل الإشعارات الإلكترونية الفورية والبريد الإلكتروني مقارنة بالقانون العراقي يُقارن هذا الملف بين التنظيم الروسي المفصّل, وبين النهج العراقي الأكثر محدودية. يُغطي القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ عقود الغائبين فقط (المادة ٨٧) والتعاقد عبر الهاتف، بينما يسمح قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ بالإيجاب والقبول الإلكترونيين بشكل عام (المادتان ١/١٠ و١/١٨)، ولكنه يفتقر إلى تفاصيل مُحدّدة بشأن التعاملات المهنية، أو ضمانات الأخطاء، أو متطلبات التسجيل. تشمل السمات المميّزة في القانون الروسي استخدام التواقيع الالكترونية المعززة والمؤهلة والتي تتطلب مجموعة من الاجراءات المحددة عند منحها للشخص المعني حيث يمكن من خلالها معرفة هوية المتعاقد وبياناته والتأكد من اهليته القانونية وبالتالي تقليل النزاعات وسهولة التقاضي في الفضاء الرقمي، واستخدام الاتصالات الفورية عبر الفضاء الإلكتروني بقاعدة بيانات تستوفي اغلب معايير الضمان والامان الالكتروني وتحتوي على اغلب شروط البيئة الرقمية الصحية التي لا تمنع الاخطاء بالتأكيد ولكن تكفل حقوق المتعاقدين, بينما يحتوي القانون العراقي على تنظيم قانوني بسيط فيما يتعلق بالمنصات والعقود الالكترونية تتطلب جهدا تقنيا وقانونيا لخلق بيئة الكترونية صحية تمكن جميع المستخدمين من ضمان حقوقهم وواجباتهم مقارنتا بالحماية القانونية التي تُوفّرها روسيا.

وفيما يخص مسألة مجلس العقد الإلكتروني، تنص المادة (٨٨) من القانون المدني العراقي على أن "التعاقد بالتليفون أو بأية طريقة مماثلة يعتبر كأنه تم بين حاضرين فيما يتعلق بالزمان وبين غائبين فيما يتعلق بالمكان. وتظهر هنا اهمية تحديد الاختصاص القضائي للعلاقات التعاقدية التي يكون احد اطرافها اجنبي و من تحليلنا للمادة (٨٧) من القانون المدني العراقي نبين ان المشرع العراقي قد تبنى نظرية العلم بالقبول كأساس لتحديد الاختصاص القضائي ويكون مكان وصول القبول الى الموجب قرينة على علمه به في ذلك المكان وهو بالعادة محل اقامة الموجب او مكان تواجد شركته او محل عمله الاقرب الى المعاملة او العقد اذا تم علم الموجب بالقبول في العراق او ان تنفيذ العقد سيتم في العراق ايضا اما القانون المدني الروسي فقد تبنى اتجاه اخر حيث نص في المادة (433) على ان العقد يعتبر تاما في اللحظة التي يتسلم فيها مرسل العرض (الموجب) القبول المرتبط بهذا العرض وايضا في المادة (٤٤٤) الى اعتبار العقد قد تم في محل اقامة المواطن او الشخصية المعنوية التي ارسلت العرض اي محل اقامة الموجب اذا لم يتم تحديد مكان او محل اخر في العقد, اما اذا تم تنفيذ العقد او علم الموجب بالقبول خارج حدود هذه الاطر القانونية المحددة فيتم اللجوء الى حل النزاعات عبر الانترنت (ODR) و سوف يتم شرح هذه المنصات في الفقرات الاخرى من البحث.

المطلب الثاني: أثر التكنولوجيا على ركن المحل والسبب

أدت التكنولوجيا إلى توسيع مفهوم محل العقد ليشمل – إلى جانب الأشياء المادية – أشياء غير مادية ذات قيمة اقتصادية كالبرامج والبيانات والمحتوى الرقمي والخدمات السحابية. فعقد البيع الإلكتروني –كما عرّفته المادة (٥٠٦) من القانون المدني العراقي بأنه "مبادلة مال بمال", و تم تعريفه بأنه من العقود المبرمة عن بعد التي يتسم فيها طرفا العقد بالبعد والانفصال عن مجلس العقد، وقد يرد على أشياء مادية كسلع استهلاكية أو غير مادية كالمعلومات والخدمات ذات القيمة الاقتصادية [١١].

وفي هذا الإطار، أبرزت دراسات حديثة في الفقه المقارن ظاهرة "البيانات كبدل تعاقدي و مقابل استخدام المنصات الرقمية (Data as counter-performance) " ,حيث أصبح جمع البيانات الشخصية جزءاً من المقابل التعاقدي في كثير من عقود الخدمات الرقمية المجانية ظاهريا، يتجلى هذا في العقود الرقمية، حيث يحصل المستخدم على وصولٍ مجاني إلى المحتوى (الشبكات الاجتماعية، خدمات البث المباشر)، ولكنه في المقابل يُتيح الوصول إلى بياناته الشخصية كشكلٍ من أشكال التعويض عن الأداء المقابل يتداخل موضوع العقد والسعر تقليديًا، يكون موضوع العقد ملكيةً أو فعلًا ذا سعرٍ واضح (تعويض نقدي) أما هنا، فيُخفى السعر في البيانات في المنصات مثل فيسبوك وجوجل تتبادل المحتوى مقابل بيانات[١٢]، وتشير الدراسةً إلى تحولٍ من نموذج القانون العام (حيث تُحمى البيانات كجزءٍ من استقلالية الفرد) إلى نموذج القانون الخاص تُعامل البيانات كسلعةٍ قيّمة، وموضوعٍ للمعاملات والتراخيص عمليًا محولةً الخصوصية إلى أصل تجاري[13].

ويكون التساؤل هنا عن مدى تحديث القانون المدني العراقي لمواكبة هذا التطور في صور المحل و الثمن ومدى احتياجه الى نصوص جديدة في هذا الجانب.

أما ركن السبب، فتبقى القواعد العامة للقانون المدني العراقي قابلة للتطبيق من حيث المبدأ في المادة ١٣٢ حيث تنص انه يجب ان يكون لكل التزام سبب معين ومشروع وغير مخالف للقانون او للنظام العام والاداب، في القانون المدني الروسي كذلك يخضع السبب الى المبادئ العامة وحرية التعاقد كما في حرية التعاقد وحرية التعبير (المواد ١-٤، ٤٢١ من القانون المدني للاتحاد الروسي): يجوز للأطراف اختيار الطرف الآخر، وشكل العقد، ومضمونه، بما في ذلك الشكل الإلكتروني، شريطة ألا يتعارض ذلك مع القانون و يجوز تقييد الحقوق المدنية بموجب القانون الاتحادي، وذلك فقط بالقدر اللازم لحماية أسس النظام الدستوري، والأخلاق، والصحة، وحقوق الآخرين ومصالحهم المشروعة، ولضمان الدفاع الوطني وأمن الدولة.

المطلب الثالث: الشكلية والإثبات في العقد الإلكتروني

تعد مسألة الشكلية والإثبات من أكثر المسائل تعقيداً في سياق العقود الإلكترونية. فقد أقر قانون التوقيع الإلكتروني العراقي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ حجية التوقيع الإلكتروني، حيث عرّفه في الفقرة (رابعاً) من المادة الأولى بأنه "علامة شخصية تتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو أصوات أو غيرها وله طابع متفرد يدل على نسبته إلى الموقع ويكون معتمداً من جهة التصديق".

ويواجه الإثبات في العقود الإلكترونية في العراق عقبات متعددة، أبرزها: أن قانون الإثبات العراقي رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ يشترط الكتابة التقليدية في إثبات التصرفات التي تزيد قيمتها على حد معين. وعلى الرغم من أن المادة (١٠٤) من قانون الإثبات أجازت للقاضي الاستفادة من وسائل التقدم العلمي في استنباط القرائن القضائية، إلا أن هذا النص يجيز ولا يلزم القاضي بذلك، كما أن نطاق الإثبات بالقرينة محدد. وهذا الوضع يجعل الوسائل الإلكترونية في ميدان القرائن القضائية أسيرة لاجتهادات مختلفة ومتباينة للقضاء.

وفي المقارنة مع القانون الروسي سوف نتطرق الى التوقيع الالكتروني كشرط لأثبات صحة العقد والقبول ونبين انواع التوقيع الالكتروني حيث وفقًا للتشريعات الروسية، يوجد نوعان رئيسيان من التوقيع الإلكتروني: التوقيع البسيط والتوقيع المحسَّن. وينقسم التوقيع المحسَّن بدوره إلى توقيع غير مؤهل وتوقيع مؤهل. يُؤكد التوقيع الإلكتروني البسيط إنشاءه من قِبل شخص مُحدد باستخدام رموز أو كلمات مرور أو وسائل أخرى. أما التوقيع الإلكتروني غير المؤهل، فيُشكَّل عن طريق تحويل تشفيري باستخدام مفتاح، ويُتيح تحديد هوية الموقِّع وكشف أي تغييرات تطرأ على المستند بعد التوقيع، ويُنشأ أيضًا باستخدام أدوات التوقيع الإلكتروني. بالإضافة إلى هذه الميزات، يتطلب التوقيع الإلكتروني المؤهل تحديد مفتاح التحقق في شهادة مؤهلة، وأن تكون أدوات التوقيع الإلكتروني مُؤكَّدة الامتثال للمتطلبات المحدَّدة. عند استخدام توقيع إلكتروني غير مؤهل، لا يجوز إنشاء شهادة مفتاح التحقق إذا كان التحقق من الامتثال لميزاته ممكنًا بدون شهادة المادة (٥) (القانون الاتحادي رقم ٦٣-FZ الصادر بتاريخ ٦ أبريل/نيسان ٢٠١١ بشأن "التوقيعات الإلكترونية"، بصيغته المعدَّلة بتاريخ ٣١ يوليو/تموز ٢٠٢٥). ويُعتبر هذا العقد ذا طبيعة قانونية كتابية (البند ٢، المادة ٤٣٤ من القانون المدني للاتحاد الروسي)، إذا تضمن تبادل الرسائل عبر الشبكات التي تسمح بالتحقق من هوية المرسِل؛ وتُعادل هذه الصيغة عقدًا كتابيًا بسيطًا باستخدام أي طريقة موثوقة. اعتمد المشرّع الروسي بعد تعديل ٢٠١٩ نهجاً متوافقاً مع قانون الأونسيترال النموذجي للتجارة الإلكترونية لسنة ١٩٩٦ واتفاقية الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٥ بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، حيث أقر شكلين رئيسيين للشكل الكتابي الوثيقة الموحدة الموقعة وتبادل الوثائق و قبول العرض بالسلوك وإبرام المعاملة بوسائل إلكترونية أو تقنية.

المبحث الثالث: العقود الذكية وتقنية البلوك تشين

المطلب الأول: مفهوم العقد الذكي وخصائصه

لا يوجد حتى الان تعريف جامع وموحد للعقد الذكي غير أن السمة الجوهرية المشتركة بين مختلف التعريفات هي خاصية "التنفيذ الآلي (Self-executing) "للالتزامات التعاقدية من خلال برامج الكمبيوتر. ويعرف العقد الذكي في الفقه بأنه عقد مبرمج خلال تكنولوجيا البلوكشين، وتعاملات غير مركزية، وهو ذات التنفيذ التلقائي، وتُفعَّل آلياً عند تحقق الشروط". يعود الفضل الأول في صياغة المفهوم إلى نيك سزابو (Nick Szabo) عام ١٩٩٧، الذي ربط العقود بالآلات لتعزيز الكفاءة والثقة دون الحاجة إلى وسطاء. وخواصه الرئيسية, يعتمد على كود برمجي (computer code) ينفذ تلقائياً دون تدخل بشري، مما يجعله ذاتي التنفيذ. يعالج المعاملات عبر blockchain، مع معالجة المدخلات والمخرجات (output parameters). يستخدم لغة برمجة دقيقة مثل Boolean logic، غير قابلة للتفسير القانوني التقليدي بسهولة[١٤]. كما تم تعريفه ايضا برنامج يحتوي بيانات الاتفاق التقليدي وينفذها تلقائيا, وخصائصه الرئيسية التنفيذ التلقائي: ينفذ عبر خوارزميات دون تدخل قضائي أو بشري، مما يمنع الإخلال ويغني عن المساعدات القضائية. الطبيعة الإلكترونية: يوجد إلكترونياً فقط، مرتبط بأصول رقمية أو تسجيلات بلوك تشين، ويستخدم توقيعات تشفير. التنفيذ عبر برامج: يكتب ككود كمبيوتر يعبر عن قصد المتعاقدين، وله طبيعة مزدوجة كمستند وبرنامج. اما من ناحية الطبيعة القانونية الفقه يختلف: بعض يراه وسيلة تنفيذ لا عقداً حقيقياً، وآخرون يخضعه لقواعد العقود العامة إذا سجل على بلوك تشين. المقال يرى أنه ليس عقداً تقليدياً بل وسيط يحتوي شروط العقد الرئيسي، غير خاضع لقواعد حالية دون تشريع موحد[١٥].

اما في الفقه الروسي تم تعريفه بأنه اتفاق يُبرم في نظام معلوماتي وبوسائل إلكترونية، يضمن التنفيذ الآلي لالتزامات أطرافه عند تحقق شروط (أحداث) محددة من قبلهم وخصائصه الرئيسية أن العقد الذكي ليس نوعًا منفصلًا من الاتفاقيات، بل هو شكل خاص لتنفيذ المعاملات يتضمن المراحل التالية: الإبرام، تحقق الشروط، والتنفيذ الآلي، دون الحاجة إلى طرف ثالث[١٦].

كما تم تعريف العقد الذكي بأنه هو هيكل تعاقدي معياري (خاص) – اتفاق يُبرم باستخدام الوسائل الإلكترونية أو التقنية الأخرى، وبموجبه يتم تنفيذ الالتزام دون موافقة صريحة من الأطراف, الطبيعة القانونية: هيكل تعاقدي غير مستقل يُحدد تفاصيل تنفيذ أي التزام مدني، ولكنه ليس وسيلة مستقلة لضمان التنفيذ بل هو مجرد إجراء وظيفي. السمات المميزة, التنفيذ مشروط بالظروف (المادة ٣٢٧,١ من القانون المدني للاتحاد الروسي)، دون الحاجة إلى إبداء إرادة إضافية, باستخدام تقنية المعلومات التي يحددها الطرفان في شكل إلكتروني (البند ١ من المادة ١٦٠ من القانون المدني للاتحاد الروسي)، وغالبًا ما تكون اتفاقية إذعان[17].

مما تقدم يمكن تعريف العقد الذكي بأنه عقد مرتبط بالعقد التقليدي وفق اليات العرض والقبول الالكتروني يتم تنفيذه تلقائيا وفق خوارزميات رقمية رياضية على وجه السرعة والدقة بوسائل الكترونية عند تحقق الشروط الموضوعة والمعدة له مسبقا.

المطلب الثاني: تقنية البلوك تشين كأساس تنفيذي

تعد تقنية البلوك تشين بمثابة طفرة رقمية في مجال العقود الالكترونية والعقود الذكية بالخصوص لكنها تواجه الكثير من التحديات القانونية و العوائق في البنية التحتية الرقمية التي تشكل حاجزا ضد تطورها وتكاملها مع الانظمة السائدة في مجال العقود والقانون المدني.

تعرف هذه التقنية بأنها نظام لامركزي قادر على تسجيل المعاملات والتحقق منها، ويُشكّل العمود الفقري للعقود الذكية من خلال تخزين التعليمات البرمجية القابلة للتنفيذ لبنود العقد. يضمن هذا الهيكل الشفافية، وعدم قابلية التغيير، وعدم الاعتماد على السلطات المركزية, و تستخدم العقود الذكية تقنية البلوك تشين جنبًا إلى جنب مع التوقيعات الرقمية لرقمنة العقود القانونية الإلكترونية وأتمتتها، مما يُحسّن الكفاءة والأمان. يقوم الأطراف بإنشاء العقود عن طريق ترميز البنود وتحميلها إلى البلوك تشين؛ ويتم التنفيذ تلقائيًا عند استيفاء الشروط, يتكامل هذا مع المستندات الإلكترونية لمراجعتها وتخزينها وتنفيذها بسلاسة في القانون المدني[١٨].

ومن المزايا التي توفرها هذه التقنية: تقليل تكاليف الوساطة والتنفيذ، وتعزيز الثقة بين الأطراف بفضل صعوبة التلاعب بالبيانات المسجلة، وضمان تنفيذ الالتزامات التعاقدية بصورة آلية ودقيقة [١٩]. غير أنها تصطدم بعدد من المخاطر والتحديات، أبرزها: عدم المرونة القانونية الناجمة عن جمود الكود البرمجي الذي لا يتناسب دائماً مع القواعد القانونية التي تسمح بإبطال العقد أو فسخه أو تعديله؛ ومشكلات الأخطاء البرمجية (Bugs) التي قد تؤدي إلى تنفيذ غير صحيح للعقد, فضلاً عن مشكلات الهوية الرقمية والتمثيل القانوني في بيئة لامركزية [٢٠].

وقد أشارت دراسة عن دور التقدم التقني في تطوير قانون العقود في مجال تقنيات البلوك تشين أن هذه التقنية كما تؤكد الدراسة فتحت آفاقاً جديدة في مجالات العقود الذكية حيث تعد تقنية البلوك تشين كأساس لـ"العقود الذكية" (Smart Contracts)، وتبين أن التقدم التقني يتطلب تطوير نظرية العقد ليتوافق معها، مثل أتمتة الإبرام والإثبات والتنفيذ, و ضرورة ملاءمة القانون والفقه مع هذه الحلول التكنولوجية الجديدة [٢١].

المطلب الثالث: التكييف القانوني للعقود الذكية

في القانون العراقي

لم يتناول المشرّع العراقي العقود الذكية بأي نص تشريعي صريح، سواء في القانون المدني أو في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية. و نبين أن هذه التقنية الجديدة "لم يتطرق لها القانون لا بصورة مباشرة ولا تفصيلية"، مما

يترك مسألة مشروعيتها وتكييفها للقواعد العامة والاجتهاد الفقهي والقضائي. ونبين اغلب المعوقات القانونية الشائعة: مشكلة التقاضي بشأن العقد الذكي، والتكاليف العالية لتعديله بعد برمجته، وإشكالات الخطأ في برمجته، وإخفاء هوية المتعاقدين وما يترتب على ذلك من صعوبات في التحقق من الأهلية. وفي ضوء مرونة نظرية العقد في القانون المدني العراقي وتعريف العقد الوارد في المادة (٧٣)، يمكن تكييف العقد الذكي باعتباره وسيلة تقنية لتنفيذ عقد قانوني سابق أُبرم وفقاً للقواعد العامة، بحيث يبقى الاتفاق القانوني هو المرجع بينما يمثل الكود المشفر أداة التنفيذ.

في القانون الروسي

يُعد القانون المدني الروسي من أوائل القوانين المدنية التي تطرقت صراحة للعقود الذكية. فبعد التعديل بالقانون الاتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٩، أضيفت المادة (١٤١,١) المتعلقة بالحقوق الرقمية، كما عُدّلت الفقرة الثانية من المادة (٣٠٩) لتتضمن إمكانية تنفيذ الالتزامات دون تعبير إرادي إضافي موجّه، وهو ما فُسّر على أنه أساس قانوني للعقود الذكية. و اشار الفقه الروسي الى ان هذا البند، الوارد في الجزء الثاني من المادة ٣٠٩ من القانون المدني للاتحاد الروسي، يمهد للقاعدة القانونية التي تؤدي الى التنفيذ التلقائي للالتزامات باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وهو ما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعقود الذكية و تتيح صياغة هذا البند لأطراف المعاملة الاتفاق مسبقًا على أن الالتزامات ستُنفذ تلقائيًا عند تحقق شروط معينة (مثل انتهاء مدة أو وقوع حدث معين)، دون الحاجة إلى قرار إضافي من الأطراف. ويتم التنفيذ عبر تكنولوجيا المعلومات، وتحديدًا من خلال تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين) أو البرامج المحددة في المعاملة[22].

المبحث الرابع: حماية المستهلك وتسوية المنازعات في العقود الإلكترونية والذكية

المطلب الأول: حماية المستهلك في العقود الإلكترونية في القانون العراقي والقانون الروسي

أظهرت دراسة عراقية حديثة نشرتها مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية أن التشريع العراقي يوفر حماية مهمة للمستهلك في العقود الإلكترونية عبر مراحل ما قبل التعاقد وأثنائه وبعده، من خلال تنظيم الإعلانات الإلكترونية كدعوة للتفاوض، والحد من الشروط التعسفية، وضمان الحماية من العيوب الخفية. غير أن هذه الحماية تتوزع بين نصوص القانون المدني وقانون حماية المستهلك والتشريعات الخاصة الأخرى، ولا يوجد حتى الآن إطار موحد ومتكامل يخص العقود الإلكترونية بالتحديد[23].

ومن أبرز آليات الحماية المتاحة في القانون العراقي: نظام حماية المستهلك الذي يتضمن في المادة (٦) منه في عدة فقرات حقوقاً للمستهلك يمكن الاستدلال بها في مجال العقود الإلكترونية، بما فيها حق العدول عن العقد باعتباره مكنة يمنحها القانون للمتعاقد خروجاً عن قاعدة "العقد شريعة المتعاقدين". وقد أشارت الدراسات إلى أن حق

العدول في العقود الإلكترونية يجد مبرره في أن المشتري الإلكتروني ليس لديه معاينة كافية بخصائص وصفات المبيع عبر الفضاء الرقمي.

اما في القانون الروسي نبين ان الدور المهم الذي تقوم به هيئة حماية المستهلك الروسية (Роспотребнадзор) التي تراقب مدى الالتزام بحقوق المستهلك في مجال العقود الإلكترونية والبيع عن بُعد، استنادًا إلى القانون الاتحادي رقم FZ-٢٤٨ الصادر في ٣١ يوليو/تموز ٢٠٢٠، بعنوان "الرقابة الحكومية (الإشراف) والرقابة البلدية في روسيا الاتحادية حيث تلعب هذه المنظمة دور الضامن لتطبيق قانون الاتحاد الروسي "بشأن حماية حقوق المستهلك" (رقم ٢٣٠٠-١) باعتباره المنظم الأساسي للبيع عن بُعد[٢٤].

آليات الحماية الرئيسية في القانون (رقم ٢٣٠٠-١)

١-حق الحصول على المعلومات: يلتزم البائع بتقديم كافة التفاصيل المتعلقة بالمنتج والبائع وشروط العقد (المواد ٨-١٢ من القانون). ويُتيح عدم تقديم هذه المعلومات للبائع إنهاء العقد والمطالبة بالتعويض.

٢-حق الانسحاب: يحق للمستهلك الانسحاب خلال ٧ أيام دون إبداء أسباب (المادة ٢٦,١)، باستثناء بعض المنتجات؛ واسترداد المبلغ خلال ١٠ أيام.

٣-إرجاع واستبدال البضائع: ٧ أيام للمنتجات المعيبة، وحتى ٢٠ يومًا لفحص الجودة. غرامة بنسبة ٥٠٪ في حال رفض البائع (المواد ١٨-٢٢).

ويبين المؤلف مدى التنظيم العميق للبيع وشراء الخدمات والبضائع في القانون الروسي والأتجاه الى خلق بيئة قانونية وقاعدة متوازنة تحفظ فيها الحقوق والواجبات ولكلا الطرفين وعلى حد سواء للموجب والقابل الذي يؤدي بدوره الى تقليل النزاعات من جهة وسهولة التقاضي من جهة اخرى.

وفيما يخص الحماية القانونية لعقد البيع الإلكتروني، فقد بيّنت دراسة عراقية أن استخدام التشفير الإلكتروني الموثوق للمعلومات يعد وسيلة أساسية لضمان أمن تعاقدي يحمي جميع أطراف العقد وان ذلك من شأنه تعزيز الامان والثقة في التقاضي امام المحاكم المختصة[٢٥].

المطلب الثاني: حماية المستهلك في العقود الذكية

في ظل غياب تنظيم خاص للعقود الذكية في القانون العراقي، لا تُطبق على المستهلك سوى القواعد العامة لحماية المستهلك، وهو ما قد يكون غير كافٍ في مواجهة الآثار الآلية غير القابلة للتراجع لهذه العقود. فخاصية التنفيذ الآلي تجعل من المتعذر وقف التنفيذ و صعوبة التعديل حتى في حالات الغلط أو التدليس، كما أن إخفاء هوية المتعاقدين يعيق تطبيق قواعد الأهلية والحماية من الاستغلال.

وقد اقترحت دراسة نشرت في مجلة القانون الحديث (The Modern Law Review) إطاراً قانونياً لاستخدام العقود الذكية في عقود المستهلكين تحت عنوان "الآلات كخادمة لا كسيدة (Machines as Servants)" تحلل الدراسة الفجوة المعلوماتية التي قد يقع فيها المستهلكون والضعف في التفاوض من خلال فرض تفاصيل يصعب الرجوع او التعديل فيها في العقود الذكية وتوصي بأنشاء ادوات سواء قبل تنفيذ العقد او اثناء التنفيذ مما يضمن للمستهلك حقه مثل حق الرجوع عن العقد في حالة الاجحاف او الخطأ او التعويضات وغير، وتقرير "فترات تهدئة (Cooling-off periods) "حتى في العقود المنفذة ذاتياً، وتوفير واجب إعلام معزّز بشأن مخاطر العقود الذكية وآلية تنفيذه[26].

المطلب الثالث: تسوية المنازعات في العقود الإلكترونية والذكية

تعتمد تسوية منازعات العقود الإلكترونية في العراق حالياً في الغالب على الآليات التقليدية المتمثلة في القضاء الوطني والتحكيم وخلصنا إلى أن الاختصاص يتحدد وفقاً للفقرة (ج) من المادة (١٥) من القانون المدني العراقي، مع محاولة إسناد الاختصاص إلى بعض الضوابط الواردة في قانون التوقيع الإلكتروني.

أما على الصعيد المقارن، فقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في آليات تسوية المنازعات الرقمية في المنصات (Online Dispute Resolution - ODR) وظهور أشكال جديدة من التحكيم اللامركزي القائم على البلوك تشين (Arbitration Blockchain) و قد قيّمت دراسة نشرتها جامعة روسية حول "المنازعات الرقمية في الواقع القانوني الجديد" التجربة العالمية في حل المنازعات الرقمية عبر التحكيم، ولا سيما الشكل الجديد لحماية الحقوق الرقمية المتمثل في تحكيم البلوك تشين، وخلصت إلى أن التجربة الأجنبية في حل نزاعات العقود الذكية تعد تقدمية وفعالة و تتضمن آليات التسوية المبتكرة في هذا المجال منصات تحكيم لامركزية مثلCodelegit (Aragon Court, Kleros) تستخدم نظام المحلفين المشفرين لحل النزاعات المتعلقة بالعقود الذكية، وآليات "الأوراكل القانوني (Oracle " Legal) التي تربط بين العقد الذكي والعالم الخارجي لتحديد ما إذا كانت شروط التنفيذ قد تحققت فعلاً. غير أن هذه الآليات تواجه تحديات تتعلق بمدى توافقها مع مبادئ العدالة الإجرائية المعترف بها في الأنظمة القانونية الوطنية، وإمكانية تنفيذ قراراتها في العالم الواقعي[٢٧].

الاستنتاجات :

توصل هذا البحث إلى عدة نتائج جوهرية:

- القواعد العامة في القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ لا تزال قادرة – من حيث المبدأ – على استيعاب العقود الإلكترونية، إذ إن تعريف العقد الوارد في المادة (٧٣) يتسع لشمول جميع وسائل التعبير عن الإرادة، غير أن هذه القواعد تعاني من قصور في مواكبة التفاصيل التقنية، ولا سيما في مجال التعبير عن الرضا وإثباته إلكترونياً وتحديد زمان ومكان انعقاد العقد الإلكتروني.
- قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ قدم خطوة تشريعية مهمة، إلا انه يحتاج الى الكثير من التنظيم والمتطلبات التي من شأنها خلق قاعدة تتيح للمتعاقدين سهولة التقاضي والحرية في التعاقد بدون ضرر للمتعاقدين سواء كان مقصود او غير مقصود.
- يوجد نقص كبير في التنظيم القانوني للتراضي في التعاقد بوسيلة إلكترونية في القانون العراقي مقارنة بالتنظيم التفصيلي في القانون الروسي المعدل، ولا سيما فيما يتعلق بمتطلبات الإيجاب والقبول الإلكترونيين والتزامات الإعلام المسبق والتوقيع الالكتروني المعزز.
- العقود الذكية المبنية على البلوك تشين تطرح إشكالات جدية في التكييف والتقاضي في ظل غياب تنظيم عراقي خاص، ولا سيما في مسائل: مشروعية التنفيذ الآلي، وتعذر تطبيق نظريتي القوة القاهرة والظروف الطارئة على الكود البرمجي الجامد، وصعوبة التحقق من أهلية المتعاقدين وهويتهم.
- يعد القانون الروسي أكثر الأنظمة المقارنة تقدماً في تنظيم العقود الذكية ضمن القانون المدني، حيث أقر بموجب الفقرة الثانية من المادة ٣٠٩ إمكانية التنفيذ الآلي للالتزامات دون تعبير إرادي إضافي موجه، مما يوفر أساساً قانونياً صريحاً للعقود الذكية يمكن الاسترشاد به.
- حماية المستهلك في العقود الإلكترونية في العراق قائمة لكنها مجزأة بين تشريعات عدة، وتكاد تكون غائبة في مجال العقود الذكية، مما يستوجب إعادة بناء منظومة متكاملة للحماية في البيئة الرقمية.
- آليات تسوية المنازعات التقليدية (القضاء والتحكيم) لا تزال هي الأساس في العراق لحل نزاعات العقود الإلكترونية، بينما تتقدم على المستوى الدولي آليات رقمية مبتكرة (ODR) وتحكيم البلوك تشين لم تجد بعد موطئ قدم في التشريع العراقي.

التوصيات :

في ضوء ما تقدم، يوصي البحث بما يأتي:

١. تعديل قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ :بما يتناسب مع التطور التكنولوجي واساليب انعقاد العقد وسرعة اتمام العقد بحيث تُشمل هذه العقود بالأحكام الخاصة بالتعاملات الإلكترونية مع مراعاة الضمانات اللازمة.

٢. إضافة نصوص صريحة إلى القانون المدني العراقي تنظم التعبير عن الرضا بالوسائل الإلكترونية (الإيجاب والقبول الإلكترونيين)، وتحديد الية لبيان زمان ومكان انعقاد العقد الإلكتروني بدقة.

٣. وضع إطار قانوني خاص بالعقود الذكية :يتضمن تعريفها وبيان طبيعتها القانونية وعلاقتها بالعقود المدنية التقليدية، وتحديد شروط مشروعيتها وآليات الطعن فيها، مع الاسترشاد بالتجربة الروسية (المادة ٢/٣٠٩ من القانون المدني) التي قدمت نموذجاً لتنظيم العقود الذكية ضمن القانون المدني و ضرورة وضع تشريع موحد لتنظيم العقد الذكي يراعي خصوصيته، وإنشاء مراكز لتدريب القضاة لتمكينهم من فهم لغة البرمجة المكتوب بها العقد وتفسيره في حالة النزاع، فضلاً عن تعديل منصة البلوك تشين لجعل العقد الذكي مرناً وقابلاً للتغيير على غرار العقود التقليدية.

٤. بناء منظومة متكاملة لحماية المستهلك في العقود الرقمية :تشمل قواعد واضحة بشأن الشفافية والإعلام المسبق، وحق العدول أو التراجع، والحد من الشروط التعسفية في العقود الإلكترونية والذكية، مع إلزام المهنيين بإدراج آليات تقنية تمكن من إيقاف التنفيذ الآلي عند الضرورة.

٥. تطوير بيئة تشريعية لتسوية المنازعات إلكترونياً :(ODR) وتكييف قوانين التحكيم والإثبات العراقية بما يسمح بالاعتراف بالوسائل الإلكترونية في التسوية، والاستفادة من التجارب الدولية في مجال التحكيم اللامركزي.

٦. تشجيع التعاون بين الجامعات العراقية ومراكز البحث القانونية والتقنية لإعداد نماذج عقود ذكية تراعي متطلبات القانون المدني العراقي، وإنشاء مراكز لتدريب القضاة على فهم التقنيات الحديثة وتفسير العقود الذكية في حالات النزاع.

الهوامش

(١) يونس, علي. "تسـوية منازعات العقد الألكتروني الدولي عن طريق تحديد الإختصـاص القضـائي الدولي للنظر فيها وفقاً للقانون العراقي". *مجلة جامعة جيهان- للعلوم الإنسانية والاجتماعية*, ٦ (٢), (٢٠٢٢): ١٦٩.

(2) Кира, Таран. "Правовой обзор особенностей и способов заключения договоров в Интернете". Юридическая наука и практика: *Вестник Нижегородской академии МВД России*, (4 (48)), (2019): 289-291.

(٣) يونس, علي. "الرضـا في التعاقد بالوسـائل الالكترونية مع طرف مهني وفق قانون العقود الفرنسـي الجديد لسـنة ٢٠١٦ : دراسة تحليلية مقارنة مع القانون العراقي". *مجلة العلوم القانونية* ٣٩(١) (٢٠٢٤): ٤٧٧.

(٤) شريف, جاويش. "مجلس العقد الإلكترونى فى القانون المدنى دراسة مقارنة". *المجلة القانونية*, ٦ (٢) (٢٠١٩), ٦٢.

(5) Кира, Таран."Правовой обзор особенностей и способов заключения договоров в Интернете". 289-294.

(6) Людмила, Ефимова. "Еще раз о понятии и правовой природе электронной формы сделки". *Lex Russica*, (8 (153)), (2019), 130.

(٧) خوله, محمد. "الحماية القانونية لعقد البيع الالكتروني". *لارك* ٩ (١), ٢٠١٩: ٦٠٢-٦٠٦.

(٨) Евгения, Фролова. & Алиса, Берман. "Способы волеизъявления сторон в условиях цифровой трансформации: актуальные тренды правоприменения. Право". *Журнал Высшей школы экономики*, (3), (2024), 65-72.

(٩) رۆشـنا, سـعد. "التكييف القانوني لعقود الاشـتراك في الانترنت". دراسـة تحليلية. *مجلة قهلای زانسـت العلمية*, ٥(٣), (٢٠٢٠), ٣١٢.

(١٠) احمد, عطية. "مناط الفراغ الاستدلالي في عقد الفضـاء الرقمي دراسـة تحليلية". *المجلة الدولية لنشـر البحوث والدراسـات*, ٧(٧٦), (٢٠٢٦), ٦٥–٦٨.

(١١) خوله, محمد. "الحماية القانونية لعقد البيع الالكتروني". ٦٠٠.

(12) Roman, Pozhodzhuk. & Tetiana, Pozhodzhuk. "Paying with data: the protection of personal data in consumer contracts in the digital age". *Studia Iuridica Cassoviensia* 14, no. 1 (2026). 68

(13) Эльвира, Талапина."Право на информационное самоопределение: на грани публичного и частного". Право. *Журнал Высшей школы экономики*, 15(5), (2022), 30-31

(١٤) محمد, العكيلي. "المعوقات القانونية في إبرام العقود الذكيّة". *مجلة تسنيم الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية والقانونية*, ٤(٢), (٢٠٢٥), ١٥٧–١٦١.

(١٥) عبد الرزاق, محمد. "مفهوم العقد الذكي من منظور القانون المدني": دراسة تحليلية. *مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية*, ٥(٨), (٢٠٢١), ٨٥–٨٨.

(16) Денис, Налимов. "Смарт-контракт как предмет правового регулирования в России". *Вопросы российской юстиции*, (7), (2020), 261-264.

(17) Олег, Гринь., Елена, Гринь., Александр, Соловьев. "Правовая конструкция смарт-контракта: юридическая природа и сфера применения". *Lex Russica*, (8 (153)), (2019), 51-54.

(18) Li, Guo. "The future of civil law: Legal tech, smart contracts, and automated enforcement". *Science of Law Journal*, 2(12), (2023) 52.

(١٩) هناء, احمد. "النظام القانوني لتقنية البلوك تشين". *مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث* ٢ (٠١) (٢٠٢٢) :٤٦٢-٤٦٤.

(٢٠) هبه رجب و عبد الرازق وهبه. "آليات تسوية المنازعات الناشئة عن العقود الذكية". *المجلة العصرية للدراسات القانونية*, ٤(١), (٢٠٢٦), ٣٩٨–٤٠٠.

(٢١) ابراهيم, أبو الليل. "العقود الذكية والذكاء الإصطناعي ودورهما في أتمتة العقود والتصرفات القانونية" – دراسة لدور التقدم التقني في تطوير نظرية العقد. *مجلة الحقوق*, ٤٤(٤/١), (٢٠٢٠), ١٨–١٩.

(22) Anna Zakharkina. & Olga Kuznetsova. "Foreign civil doctrine of smart contracts". SHS Web Conf., 134 (2022), 3.

(٢٣) سلمان, حمادي. و شلال, عبيد. "حماية حقوق المستهلك في العقود الإلكترونية في القانون المدني العراقي", *مجلة مركز دراسات الكوفة* ١,(78A)), (٢٠٢٦), ٥٢١.

(24) Илья Ненахов. "аспекты защиты прав потребителей и минимизация правовых рисков при приобретении товаров и услуг в сети «интернет» ". *Правопорядок*: история, теория, практика, (4 (27)), (2020), 37-42.

(٢٥) فارس, الدليمي. "التعاقد ألألكتروني في القانون التجاري العراقي بين النص القانوني والتطبيق العملي دراسة مقارنة", *مجلة الجامعة العراقية*, ٧٤(١), (٢٠٢٥), ٥٤٤–٥٤٥.

(26) Mateja, Durovic. & Chris, Willett. "A legal framework for using smart contracts in consumer contracts: Machines as servants, not masters". *The Modern Law Review*, 86(6), (2023), 1391–1415

(27) Ekaterina, Rusakova. & Evgenia, Frolova. "Digital disputes in the new legal reality". *RUDN Journal of Law*. 26 (3), (2022), 695-701.

المصادر

الدراسات التحليلية

علي, يونس. "الرضا في التعاقد بالوسائل الالكترونية مع طرف مهني وفق قانون العقود الفرنسي الجديد لسنة ٢٠١٦" : دراسة تحليلية مقارنة مع القانون العراقي". *مجلة العلوم القانونية*, ٣٩ (١) ٢٠٢٤: ٤٧١-٥٠٢. https://doi.org/10.35246/5rta1645

جاويش, شريف. "مجلس العقد الإلكترونى فى القانون المدنى دراسة مقارنة". *المجلة القانونية*, ٦(٢) ٢٠١٩: ٦٢-١٠٠. https://doi.org/10.21608/jlaw.2019.60613

عطية, احمد. "مناط الفراغ الاستدلالي في عقد الفضاء الرقمي دراسة تحليلية". *المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات*, ٧(٧٦) ٢٠٢٦: ٥٦-٧٥ https://www.ijrsp.com/pdf/issue-76/4.pdf

احمد, هناء. "النظام القانوني لتقنية البلوك تشين". *مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث*, ٢ (٠١) ٢٠٢٢ :٤٥٣-٤٩٣. https://doi.org/10.55165/wjfsar.v2i01.69

رجب, هبه. و وهبه, عبدالرازق. "آليات تسوية المنازعات الناشئة عن العقود الذكية". *المجلة العصرية للدراسات القانونية*, ٤(١) ٢٠٢٦: ٣٨٥-٤٢٧. https://doi.org/10.70411/MJLS.4.1.2026320

الدليمي, فارس. "التعاقد ألألكتروني في القانون التجاري العراقي بين النص القانوني والتطبيق العملي" دراسة مقارنة, *مجلة الجامعة العراقية*, ٧٤(١) ٢٠٢٥ : ٥٣٦-٥٥٠. https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

المقالات العلمية العربية

محمد, خوله. "الحماية القانونية لعقد البيع الالكتروني". *لارك* ٩ (١) ٢٠١٩: ٥٩٩-٦١٥. https://doi.org/10.31185/lark.Vol1.Iss24.522

سعد, رۆشنا. "التكييف القانوني لعقود الاشتراك في الانترنت". دراسة تحليلية. *مجلة قهلای زانست العلمية*, ٥(٣) ٢٠٢٠: ٢٩٩-٣٢٣.

http://journal.lfu.edu.krd/ojs/index.php/qzj/article/download/16/17

محمد, عبدالرزاق. "مفهوم العقد الذكي من منظور القانون المدني": دراسة تحليلية. *مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية*, ٥(٨) ٢٠٢١: ٨٣-٩٩.

https://doi.org/10.26389/AJSRP.R270920

العكيلي, محمد. "المعوقات القانونية في إبرام العقود الذكيّة". *مجلة تسنيم الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية والقانونية*, ٤(٢) ٢٠٢٥: ١٥٦–١٧٦.

https://doi.org/10.56924/tasnim.13.2025/8

حمادي, سلمان. و عبيد, شلال. "حماية حقوق المستهلك في العقود الإلكترونية في القانون المدني العراقي", *مجلة مركز دراسات الكوفة*,1(٧٨)(A) ٢٠٢٦: ٥٢١–٥٥٨.

jksc.178(A).21869/١٠,٣٦٣٢٢

أبو الليل, ابراهيم. "العقود الذكية والذكاء الإصطناعي ودورهما في أتمتة العقود والتصرفات القانونية – دراسة لدور التقدم التقني في تطوير نظرية العقد". *مجلة الحقوق*, ٤٤(٤/١) ٢٠٢٠: ١٧–٧٣

https://doi.org/10.34120/jol.v44i4.2545

المقالات والبحوث الروسية و الاجنبية

Ефимова, Людмила. "Еще раз о понятии и правовой природе электронной формы сделки". *Lex Russica*, (8 (153)) 2019: 129-137. doi: 10.17803/1729-5920.2019.153.8.129-137

Фролова, Евгения. & Берман, Алиса. "Способы волеизъявления сторон в условиях цифровой трансформации: актуальные тренды правоприменения. Право". *Журнал Высшей школы экономики*, (3) 2024: 57-83. doi: 10.17323/2072-8166.2024.3.57.83

Талапина, Эльвира. "Право на информационное самоопределение: на грани публичного и частного". Право. *Журнал Высшей школы экономики*, 15(5) 2022: 24-43. https://doi.org/10.17323/2072-8166.2022.5.24.43

Таран, Кира. "Правовой обзор особенностей и способов заключения договоров в Интернете". Юридическая наука и практика: *Вестник Нижегородской академии МВД России*, (4 (48)) 2019: 289-294.

Pozhodzhuk, Roman. & Pozhodzhuk, Tetiana. "Paying with data: the protection of personal data in consumer contracts in the digital age". *Studia Iuridica Cassoviensia* 14, no. 1 (March 20, 2026). https://doi.org/10.33542/SIC2026-1-05.

Налимов Денис. "Смарт-контракт как предмет правового регулирования в России". *Вопросы российской юстиции*, (7) 2020: 258-266.

Zakharkina, Anna. & Kuznetsova, Olga. "Foreign civil doctrine of smart contracts". SHS Web Conf., 134 (2022) 00016. DOI: https://doi.org/10.1051/shsconf/202213400016

Durovic, Mateja. & Willett, Chris. "A legal framework for using smart contracts in consumer contracts: Machines as servants, not masters". *The Modern Law Review*, 86(6) 2023: 1390–1421. https://doi.org/10.1111/1468-2230.12817

Guo, Li. "The future of civil law: Legal tech, smart contracts, and automated enforcement". *Science of Law Journal*, 2(12) 2023: 50–57. Clausius Scientific Press.
DOI: http://dx.doi.org/DOI: 10.23977/law.2023.021207.

Гринь, Олег. & Гринь, Елена. & Соловьев, Александр. "Правовая конструкция смарт-контракта": юридическая природа и сфера применения. *Lex Russica*, (8 (153)) 2019: 51-62. doi: 10.17803/1729-5920.2019.153.8.051-062

Ненахов, Илья. "аспекты защиты прав потребителей и минимизация правовых рисков при приобретении товаров и услуг в сети «интернет» ". *Правопорядок*: история, теория, практика, (4 (27)) 2020: 37-42.

Rusakova, Ekaterina. & Frolova, Evgenia. " Digital disputes in the new legal reality". *RUDN Journal of Law*. 26 (3) 2022: 695—704. https://doi.org/10.22363/2313-2337-2022-26-3-695-704

التشريعات

القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

قانون حماية المستهلك العراقي رقم ١ لسنة ٢٠١٠

قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢

القانون المدني الروسي رقم ٥١ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته

قانون حماية المستهلك الروسي رقم ٢٣٠٠-١ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته.